

السيد وزير الداخلية، لكم الكلمة لتقديم المشروع.
تفضل.

اللي بغيتي، السيد الوزير، لك الحق ولك الكلمة اللي فين تم ولا هنا.

السيد عبد الوافي لفتيت، وزير الداخلية:

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أعرض أمامكم اليوم، مشروع القانون رقم 23.20 القاضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، والذي تم إصداره عملا بأحكام "الفصل 81" من الدستور، والتي تقضي بعرض المرسوم بقانون المذكور على مجلسكم الموقر للمصادقة عليه.

للتذكير، فقد أصدرت الحكومة بتاريخ 28 رجب 1441 (23 مارس 2020)، مرسوما بقانون يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، وذلك بعد أن وافقت عليه اللجنتان المعنيتان بالأمر في مجلس النواب ومجلس المستشارين بالإجماع، بتاريخ 23 مارس 2020، ثم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس 2020، وقد تم بناء عليه إعلان حالة الطوارئ الصحية بمجموع أرجاء التراب الوطني إلى غاية 20 أبريل 2020، وتم تمديد مدة سريان مفعولها بعد ذلك إلى غاية 20 ماي المقبل، نظرا لما اقتضته الظرفية لضمان نجاعة التدابير المتخذة لحماية حياة الأشخاص وسلامتهم والحد من انتشار جائحة "كوفيد-19".

وبالنسبة، أعيد التأكيد على ضرورة احترام الجميع للتدابير والإجراءات المعتمدة في إطار الطوارئ الصحية، قصد ضمان سلامة المواطنين والمواطنات وتجنب بلادنا الأسوأ جراء هذه الجائحة. وفقنا الله جميعا لما فيه خير وطننا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، نصره الله وأيده، إنه سميع الدعاء.
شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد الوزير.

التقرير موزع عليكم؟ ولا، مقرر اللجنة..

إذن موزع عليكم جميعا.

الآن، غادي ندوزو للمناقشة، بالنسبة للمناقشة، الفرق والمجموعة اللي بغا يقدم التقرير ديالو، له ذلك، اللي بغا يتفضل الكلمة له ذلك.

غادي نبدأ، الكلمة لفرق الأصالة والمعاصرة.

يالا، تحي هنا؟

دير التعقيم.

المستشار السيد محمد مكنيف:

بسم الله الرحمن الرحيم.

محضر الجلسة رقم 282

التاريخ: الثلاثاء 18 رمضان 1441 هـ (12 ماي 2020 م).

الرئاسة: المستشار السيد عبد القادر سلامة، الخليفة الرابع للرئيس.

التوقيت: ستة وخمسون دقيقة، ابتداء من الساعة الواحدة والدقيقة السابعة والعشرين زوالا.

جدول الأعمال: الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها".

المستشار السيد عبد القادر سلامة، رئيس الجلسة:

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على مولانا رسول الله.

أعلن عن افتتاح الجلسة التشريعية.

السيد وزير،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يخص المجلس هذه الجلسة للدراسة والتصويت على مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على مرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 23 مارس 2020، المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، المحال طبعا علينا من طرف مجلس النواب.

وقبل الشروع في مناقشة مشروع القانون الذي بين أيدينا، أود أن أقدم، باسمكم جميعا، بجزيل الشكر لكل من رئيس وأعضاء لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، ولكافة السادة رؤساء الفرق والمجموعة بالمجلس، وللسيد وزير الداخلية على الجهود التي بذلها جميعا في سبيل الدراسة العميقة لمشروع القانون المسجل في جدول أعمالنا لهذه الجلسة، طبعا، هذا القانون الذي هو الآن في ظل الوضعية الخاصة التي تعيشها بلادنا.

وقبل التطرق ودراسة هاذ المشروع، أعطي الكلمة للأمين لتلاوة ما جد من مراسلات على المجلس.

السيد الأمين، تفضل.

المستشار السيد أحمد تويزي، أمين المجلس:

ما كاينش.

السيد رئيس الجلسة:

ما كاينش؟ ما عندكش؟

شكرا.

جاعي وبمساهمة كافة مؤسسات الدولة وبإمكانياتنا الذاتية المحدودة، استطعنا من خلالها إنتاج الكمادات وأجهزة التنفس الاصطناعية في وقت قياسي، حيث سجلنا لوحة فريدة من التضامن الإنساني فيما بيننا، معبرين لكم عن إعجابنا بالروح الوطنية العالية التي تشتمل بها الإدارة الترابية ومع مختلف الأجهزة الأمنية التابعة لكم السيد الوزير، خصوصا وأن أطركم يتواجدون اليوم، إلى جانب الأطقم الصحية المدنية والعسكرية، في الواجحة. فلكم ولهم السيد الوزير، كل التحية والتقدير، هذا التقدير موصول أيضا إلى رجال ونساء الدرك الملكي، القوات المساعدة، الوقاية المدنية، طالبا منكم حمايتهم وتحسين أوضاعهم المادية ومكافأتهم، لا الاقتطاع من أجورهم.

السيد وزير الداخلية المحترم،

فخورون اليوم بأدائكم، خاصة عندما نجد أن 4 مليون و300 ألف مغربي ومغربية استفادوا من دعم مباشر، بعدما كانوا يشتغلون في الاقتصاد غير المهيكل، إضافة إلى 800 ألف مستخدم في القطاع الخاص، توقفت مقاولاتهم عن العمل بفرض الحجر الصحي، حيث كان هاذ الأمر بالنسبة إلينا حلما تحقق ولله الحمد، بفعل إرادة جلالة الملك ومواكبة وزاراتكم لهذا الأمر، فتحية لكل أطر وأعوان وزارة الداخلية والمالية ومؤسسات الضمان الاجتماعي، على التعبئة من أجل الفقراء والمساكين والمحتاجين في بلدنا.

لذلك، أؤكد لكم، السيد الوزير، أنكم نجحتم إلى حد كبير في مصالحة تاريخية بين الشعب والسلطة، حيث رجعت إلى حضن الجماهير الشعبية، فندتم من خلالها مزاعم من يروجون دائما لبطش السلطة ويخسبون جهود الدولة، حيث تحت طائلة المقاربة الحقوقية التي دأبوا على الاستزاق بها.

السيد وزير الداخلية المحترم،

لقد نجحنا في تدبير المرحلة بفعل عبقرية جلالة الملك وسرعة بديته، وحيث أصبحنا ولله الحمد متحكمين في الوضعية، لهذا أصبح علينا التفكير من اليوم في الطريقة الناجعة للخروج من الحجر الصحي، خصوصا وأن الوضعية الاقتصادية صعبة في العالم وليس في بلدنا فحسب، لذلك ستعترضون صعوبات كبيرة لكل إقلاع اقتصادي جديد.

لذلك، يجب أن نتبها أكثر ونحدد الأولويات ونساعد القطاعات المتضررة أكثر من هذه الجائحة.

وأخيرا، السيد الوزير، زملائي المستشارين المحترمين، إننا في فريق الأصالة والمعاصرة، داخل هذا المجلس الموقر، سنصوت بإيجاب على هاذ المشروع، انسجاما مع تصويتنا السابق والذي يتوق إلى تبني المعارضة البناءة، الهادفة إلى تتمين كل ما هو إيجابي، هادفين بذلك إلى الانخراط في ملحمة كورونا، والتي رجحها المغاربة بفضل تعبئتهم الجماعية، رغم ذلك فإن الجائحة على المستوى الاجتماعي كرسست قيم التضامن والتكافل لدى المغاربة. وعلى المستوى الاقتصادي، عززت من صمود المقاومة الوطنية وجعلتها تبتدع الحلول.

أما على المستوى البيئي، فالعالم بأسره لمس ارتفاع نسبة الأوكسجين في

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدان الوزيران المحترمان،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنه لمن دواعي الاعتزاز والسرور أن نجتمع مرة ثانية لمناقشة هذا المشروع، انسجاما مع المقتضيات الدستورية التي تفرض على الحكومة الإتيان به داخل هذه الدورة، بعدما صادقتنا عليه بالإجماع في إطار مرسوم بقانون، حيث تفاعل المغاربة بارتياح كبير مع مبادرة جلالة الملك، منوها بالجو الإيجابي الذي عبرت عنه كل مكونات مجلسنا الموقر داخل لجنة الداخلية الأسبوع الماضي، استثناء بعض الذين دأبوا على تبخيس جهود الدولة مهما كانت فعالة وناجعة، وحيث يبقى الوطن فوق الأحزاب والتقاتبات، ولا يمكن المقايضة به مهما كان حجم الاختلافات، لأننا نعيش لحظة تعبئة وانخراط جاعي لروح هذه المعركة، خصوصا وأنا نعيش ظروفًا استثنائية بمعية دول كافة العالم بأسره، حيث استبقنا الجائحة وأعلنا حالة الطوارئ الصحية في احترام تام لحقوق الحريات، حرصت فيه بلادنا على حماية صحة المواطنين والمواطنات وتجنب الكارثة التي وقعت فيها كبريات الدول في العالم، والتي أصبحت تعيش على وقع ارتباك كبير بعدما ترددت كثيرا في تطبيق حالة الطوارئ الصحية.

السيد وزير الداخلية المحترم،

في هذا الإطار، لا بد أن نجدد الشكر لجلالة الملك محمد السادس، حفظه الله، على كل الإجراءات الاستباقية التي أعلن عليها عندما أغلق البلاد جوا وبحرا وبراء، والتي كان لها نتائج إيجابية حققتها بلادنا على الميدان، حيث استطعنا، ولله الحمد، التحكم في الجائحة، في وقت تنهار فيه أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتستسلم لتدورها، مما يجعلنا نفتخر بجنكة وتبصر ملكنا الشهم، المواطن، الإنسان الذي فضل حياة المغاربة على الاقتصاد، بل أكثر من ذلك، أصبح يشرف شخصيا ويواكب تطورات الوضعية ويصدر التعليمات تلو التعليمات لمواجهة تداعيات الجائحة، اجتماعيا واقتصاديا، بعدما سارع إلى إحداث صندوق خاص والذي كان أول المساهمين فيه.

فتحية إجلال وإكبار لكل المساهمين المغاربة من كل الأطياف والشراخ، وتحية إجلال وإكبار لكل المغاربة الذين ساهموا في إنجاح المرحلة ومحاصرة الجائحة.

السيد وزير الداخلية،

لا بد أن نؤكد لكم، لا بد أن نؤكد أن دوركم محوري في هذه المرحلة العصبية، وهي مناسبة لكي نهنئكم على العمل البطولي الذي تقومون به في هذه المعركة، والتي سنخرج منها منتصرين بإذن الله تعالى، أكثر قوة وصلابة، حيث أعطينا فيها المثال للعالم بأسره، بأننا شعب متحضر ومنضبط يستحق أن يكون ضمن الدول الصاعدة، بعدما دبر المرحلة بذكاء

الصارم لقانون الطوارئ الصحية، وعلى رأسهم رجال وأعوان السلطة ورجال الدرك الملكي، والأمن الوطني، والقوات المسلحة الملكية، والقوات المساعدة والوقاية المدنية والأطعم الطبية، بكل تفان وإخلاص وتكران الذات.

السيد الوزير المحترم،

لا تفوتني هذه المناسبة دون أن أذكر بما سبق لنا أن ساءلنا الحكومة بصدده من تأخر في إخراج قانون استهداف المستفيدين من برامج الدعم الاجتماعي وإحداث الوكالة الوطنية للسجل الاجتماعي، وذلك تفعيلاً للتعليمات الملكية السامية في هذا الباب، وذلك من خلال سؤال شفوي كان لي شرف طرحه خلال جلسة 29 أكتوبر 2019.

صحيح أن الحكومة بادرت مشكورة إلى وضع هذا المشروع في قنوات المصادقة، إلا أن هذه المسطرة مع الأسف لم تكتمل بعد، مما يفرض اليوم أن هذا المشروع أصبح ذو ملحاحية أكبر في التعجيل بإخراجه.

إن هذه المرحلة من تاريخ المغرب المعاصر جد صعبة وقد تطول، مما سيؤدي إلى تطور الأزمة خاصة مع توقف مجموعة من القطاعات والمقاولات عن العمل، وهذا ما يتطلب من الحكومة العمل الاستباقي للبحث عن حلول جريئة للحفاظ على وثيرة سير الاقتصاد الوطني وللحد من تأثير هذه الجائحة عليه وعلى مستوى نموه، بحكم إغلاق مجموعة من المقاولات والمؤسسات وتوقفها عن العمل.

كما تتطلب الظرفية الوقوف إلى جانب المقاولات وموآبتها وتوفير التمويل والقروض بنسب فائدة مناسبة لا ترهق الجانب المالي لهذه المقاولات، والأهم تأدية الحكومة ما بذمتها لها، لكي لا تجرد الشركات نفسها أمام الإفلاس.

ومن جهة أخرى فإن ظهور بعض البؤر الوبائية للأسف، ساهم فيها عدم امتثال بعض المواطنين وبعض المؤسسات الاقتصادية لتعليمات السلطات، ونسجل أن مشروع قانون رقم 22.20 المتعلق بشبكات التواصل الاجتماعي شوش على الإجماع الوطني وراء جلالة الملك محمد السادس لمواجهة التحديات الناتجة عن كورونا.

لهذا، فإننا نشدد على موقفنا الذي كان واضحاً في رفضه شكلاً ومضموناً، مقدرين أن الحكومة اضطرت إلى تأجيل مناقشته، وندعوها إلى فتح نقاش عمومي حوله، إذا كانت مصرة على التشبث به، خصوصاً أن للحكومة القدرة على استخلاص الدروس من خلال تفاعل المواطنين مع هذا القانون، حيث يظهر حرص المغاربة على ضبط النفس والتكيز على مواجهة من يتآمر ضد بلادنا، خارج الوطن، ومن يرغب في زعزعة استقرار بلادنا، فمن غير المقبول التفريط في هذا الإجماع الوطني بهذه الممارسات.

إن الرفع التدريجي للحجر الصحي مطلب ملحا لتفادي وقوع كارثة، لا قدر الله، وبشروط محددة وصارمة، مع مراقبة صارمة لكل القطاعات

الهواء وتقلصت نسبة الغازات السامة التي أثرت بشكل كبير على جودة المناخ، مما جعل العلماء يؤكدون على انسداد ثقب الأوزون، لذلك فإننا نتنظر علماً جديداً سينبعث بعد زوال جائحة كورونا، إن شاء الله. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة للفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية.

السي حسن تفضل.

شكرا.

المستشار السيد الحسن سليغوة:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

السيدات والسادة المستشارين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية بمجلس المستشارين لمناقشة "مشروع القانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بجالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، قانون تطلبته المرحلة والظروف التي يمر منها المغرب والعالم بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد "كوفيد-19"، سعياً للحد من انتشاره وحماية المواطنين والمملكة الشريفة، وهنا لا بد أن ننوه ونشيد بالقرارات الشجاعة التي اتخذها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده للحفاظ على صحة المواطنين لحصر تفشي هذا الوباء، حيث كان المغرب سباقاً إلى اتخاذ جملة من الإجراءات والتدابير الصحية والاقتصادية والاجتماعية كان لها الوقع الإيجابي لعدم انتشار وتفشي هذا الفيروس، حيث كانت حياة المواطنين والمواطنات المغاربة أسمى من أي قرار اقتصادي، حيث لقيت هذه المبادرات كل الثناء والتقدير من دول عديدة، وهذا يجعلنا نفتخر بملكنا وشعبنا ووطننا.

كما لا يفوتنا أن نثمن المبادرة الملكية لإحداث صندوق خاص بتدبير جائحة فيروس كورونا وانخراط المغاربة بشكل طوعي للمساهمة فيه، حيث سيلعب دوراً مهماً في تخفيف تداعيات الحجر الصحي اجتماعياً واقتصادياً، كما نعتبر الأمر المولوي السامي القاضي بتظافر جهود القطاع الصحي العسكري إلى جانب القطاع الصحي المدني في التعاطي مع هذا الوباء قراراً يعكس تبصر وحكمة جلالة الملك واهتمامه، حفظه الله، بحماية صحة المواطنين، وهذا ما جعل كل أطراف الشعب المغربي تتعباً وتتضامن وتتعاون بشكل عفوي للوقوف ضد هذه الجائحة.

وإننا نغتنم هذه المناسبة للتنبؤ بعمل القطاعات الوزارية في كل من وزارة الداخلية والصحة والتعليم على العمل الجبار الذي يقومون به في الصفوف الأمامية، لضمان السير العادي لمناحي الحياة في ظل التنفيذ

السيد الوزير المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أنشرف اليوم بأن أتدخل باسم فريق التجمع الوطني للأحرار لمناقشة مشروع هذا القانون 23.20 يتعلق بسن أحكام خاصة بجالة الطوارئ الصحية ببلادنا، مرة أخرى داخل الجلسة العامة، حيث سبق لنا أن صادقنا عليه في الفترة الفاصلة بين الدورتين بصيغة مرسوم بقانون، منوها في هذا الإطار بعمل أعضاء اللجنة المحترمين الذين صادقوا عليه بالأغلبية، وهي مناسبة نوه فيها بالعمل الجبار الذي يقوم به رجال ونساء الإدارة الترابية ورجال الأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة والوقاية المدنية وكل أعوان السلطة، الذين يتواجدون في الصفوف الأمامية لمواجهة الجائحة، وساهرين على حمايتنا ليل نهار، وهو ما ارتاح له المواطنين والمواطنات وصفقوا له في مشاهد مثيرة من الاحتضان والتساكن، رافضين كل أساليب التبخيس والتضليل التي تتعرض لها مختلف القوات العمومية، وهي التي تواجه الجائحة، ساهرين على راحتنا وأمننا، شاكرين لكم، السيد وزير الداخلية، سهرمكم على تطبيق هذا القانون في هذه الفترة.

السيد الوزير المحترم،

في خضم هذه الجائحة ظهر المغاربة أقوياء، ساهم كل واحد بما استطاع، شكلوا ملحمة كبرى في مواجهة الجائحة وتداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، حيث سارع جلالة الملك حفظه الله، بحسه المتبصر بإحداث "لجنة اليقظة الاقتصادية" التي سنت أكثر من 400 إجراء، وسارعت إلى مساعدة الفقراء والمحتاجين ومن تضرروا من إجراء ومستخدمين في القطاع الخاص وغير المهيكل، حوالي 5 مليون و300 ألف من الفقراء والمستخدمين الذين توقفت مقاولاتهم عن الإنتاج، حيث تسلموا بمبالغهم المالية بكل انتظام.

وإذا كنا نوه بهذا الإجراء المعجزة والذي جعلنا نفتخر ببلادنا، إلا أن هناك بعض الصعوبات اعترضته، ذلك أن مجموعة من المواطنين الفقراء في العالم القروي لم يتوصلوا بهذه التعويضات.

أتمنى أن تستفيدوا من هذه التجربة أثناء إنجاز السجل الاجتماعي الموحد، كما يجب أن نشغل على توفير الشبائيك الأوتوماتيكية للجماعات القروية النائية، خصوصا المتنقلة منها، لتفادي الازدحام في مثل هذه الحالات الاستثنائية.

السيد الوزير المحترم،

نهنتكم مرة أخرى على العمل الذي تقومون به وعلى سن أحكام حالة الطوارئ الصحية التي دبرتموها باقتدار كبير، ولولا يقظة أجهزكم لكانت تكون الكارثة.

أما بخصوص آلية توزيع الدعم، أتم كوزارة الداخلية، دوركم محوري في هذه العملية، طالبين منكم السهر على هذه العملية دائما حتى لا يتم تسييسها أو الركوب عليها، مع الحرص أن يتوجه لمن يستحقه، وحرام أن تمشي للفتات الغنية أو المقاولات التي لم تتضرر من الجائحة، فالأولوية اليوم

وخاصة التي تعرف اكتظاظ المواطنين.

ويتطلب ذلك من الحكومة مناقشة كل قطاع اقتصادي على حدة وإشراك كل المتدخلين للعودة تدريجيا للحالة الطبيعية.

وفي الختام، نعب عن دعمنا وتصويتنا بالإيجاب على "مشروع القانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بجالة الطوارئ الصحية"، داعين الحكومة إلى التجاوب الإيجابي مع مقترحاتنا، لنعيش في المغرب الذي نريده، تحت القيادة الرشيدة لمولانا جلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق العدالة والتنمية.

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شبيخي:

شكرا السيد الرئيس.

السيد الوزير،

مشروع هذا قانون كانت لنا فرصة لمناقشة مختلف مضامينه في الفترة ما بين الدورتين لما كان مرسوما بقانون، وتفاديا للتكرار نسلمكم نص مداخلتنا.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا على الاختصار.

الكلمة الآن للفريق الحركي.

المستشار السيد أحمد شد:

شكرا السيد الرئيس.

فعلا نفس الملاحظة، حيث كانت لنا عدة محطات لمناقشة هذا القانون وأبدينا مجموعة ديال الملاحظات ومجموعة ديال الأفكار، إذن احنا سنصوت بالإيجاب، وسوف نسلم المداخلة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار.

بدورك كذلك تسلم المداخلة.

واش تقراها ولا..؟

تسلم.. تقراها؟ يلاه تفضل.

المستشار السيد لحسن أدعي:

شكرا السيد الرئيس.

الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، الذي يدخل ضمن اختصاص لجنة الداخلية والجماعات الترابية والبنيات الأساسية، أن أنوه بالأجواء الإيجابية التي سادت خلال هذه الجلسة العامة التشريعية، وبالانخراط الفاعل لكل المستشارات والمستشارين الذين حضروا أشغالها حضوراً فعلياً ومادياً، أو عبر تقنية التصويت عن بعد.

كما أتقدم لكم، السيد الوزير المحترم، بهذه المناسبة، بالشكر الجزيل على عرضكم القيم والشامل، خاصة أمام اللجنة البرلمانية المختصة، بشكل سيساهم في تيسير مسطرة الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، على مستوى الجلسة العامة التشريعية، تطبيقاً لأحكام "الفصل 81" من الدستور ومقتضيات المادة 254 من النظام الداخلي لمجلس المستشارين.

السيد الرئيس المحترم،

يأتي مشروع قانون رقم 23.20 قيد الدراسة والتصويت أمام الجلسة العامة التشريعية، في سياق دولي ووطني خاص ودقيق بسبب التداعيات السلبية وغير المتوقعة التي ترتبت عن انتشار فيروس كورونا "كوفيد-19" على الاقتصاد العالمي وعلى أغلبية القطاعات الاقتصادية والمالية للمنظومة الوطنية.

ويندرج مشروع هذا القانون في إطار التدابير الوقائية الاستعجالية اللازمة التي تفرض على السلطات العمومية، وفقاً لأحكام "الفصل 21" من الدستور، ضمان سلامة السكان وسلامة التراب الوطني في إطار صيانة الحقوق والحريات المكفولة للمواطنين.

كما يهدف إلى وضع الإطار القانوني الملائم لاتخاذ التدابير الناجمة عن حالة الطوارئ الصحية بمجموع التراب الوطني عند الاقتضاء، كلما كانت حياة الأشخاص وسلامتهم مهددة من جراء انتشار أمراض معدية أو وبائية، واقتضت الضرورة اتخاذ تدابير استعجالية لحماية من هذه الأمراض، بموجب مراسيم ومقررات تنظيمية وإدارية، أو بواسطة مناشير وبلاغات، من أجل التدخل الفوري والعاجل للحيلولة دون تفاقم الحالة الوبائية للمرض، وتعبئة جميع الوسائل المتاحة لحماية حياة الأشخاص وضمان سلامتهم، مع ترتيب العقوبات الجنائية الملائمة في حق المخالفين.

السيد الرئيس المحترم،

وأخيراً، فإننا في فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب نثمن أحكام مشروع القانون رقم 23.20 قيد الدراسة والتصويت على مستوى الجلسة التشريعية العامة، آمليين من الجميع، التضامن والتعبئة والانخراط والالتزام لمواجهة تداعيات آثار "كوفيد-19"، في أفق السباح بعودة تدريجية للقطاعات الصناعية والتجارية، تفادياً لخسائر أكبر على المستوى الاقتصادي، بشكل يراعي خصوصيات كل جهة على مستوى الوضعية

إذن للصحة والتعليم والسياحة وللشركات السياحية بكل أصنافها، شركات النقل السياحي، شركات كراء السيارات، وقد ظهر ذلك جلياً في الجهات التي تشتغل على القطاع السياحي والذي يعد متنفسها الوحيد.

بخصوص الجماعات الترابية، فإننا السيد الوزير قلقون على أوضاع الجماعات الترابية الفقيرة في ظل الأوضاع المستجدة التي ستعرف فيها مداخيل الدولة من الضرائب تراجعاً كبيراً، خصوصاً الضريبة على القيمة المضافة، حيث نلتمس منكم إعطاءها المزيد من الدعم والتي هي في حاجة ماسة إليه بعد المصاريف الإضافية التي فرضت عليها في هذه الجائحة من جهة، وضعف مواردها من جهة أخرى، خاصة وأنها محتاجة إلى استكمال إنجاز مشاريع القرب التي بدأتها.

وأخيراً، كانت هذه المناسبة فرصة لنا، السيد الوزير، لطرح الإشكالات التي تصادفنا في هذه المرحلة، الغرض من ذلك مساعدتنا على إيجاد الحلول.

أما بخصوص هذا المشروع، فإننا في فريق التجمع الوطني للأحرار سنصوت عليه بالإيجاب، انسجاماً مع مواقفنا السابقة، شاكرًا لكم، السيد الوزير، تعبئكم الشاملة لمواجهة هذا الوباء، والتي ستبقى تاريخية تسجل لكم بمداد من الفخر والاعتزاز، تحت القيادة الرشيدة لمولانا أمير المؤمنين صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظه الله.

والسلام عليكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً.

الكلمة للفريق الاشتراكي.

المستشار السيد عبد الحميد فاتحي:

سنسلم المداخلة مكتوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكراً، شكراً ربما للوقت.

الكلمة الآن لفريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

تفضل، تفضل.

المستشار السيد عبد الحميد الصوييري:

السيد رئيس الجلسة المحترم،

السيد وزير الداخلية المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيد رئيس الجلسة المحترم، يطيب لي، باسم فريق الاتحاد العام لمقاولات المغرب، على إثر الدراسة والتصويت على "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة

بعد، ولكن اليوم راه احنا غصوتو بالإجماع، إذن لا داعي.. يمكن نختصرو الوقت ونصوتو بالإجماع، راه احنا غصوتو بالإجماع على المشروع هذا المحتمل، وهذا اللي كنعرف وغيتقى لينا التجربة نجربو باش نسهلو لمرة أخرى، أما هاذ المشروع هذا، نطلقو الوزير يمشي بحالو، وغندوزوه بالإجماع ونبقاو بيناتنا كنعتمرو.

السيد رئيس الجلسة:

تفضل السيد الرئيس.

المستشار السيد نبيل شيخي:

شكرا السيد الرئيس.

هو في الحقيقة مع احترامي للرأي ديال السيد الرئيس السي اللبار، في ندوة الرؤساء لما ناقشنا هاذ القضية ديال التصويت الإلكتروني عن بعد، ناقشناها من زاوية دستورية، لأن احنا اخدينا واحد العدد ديال التداوير الاحترافية فيما يتعلق بتقليص العدد ديال الحضور ديال أعضاء الفرق، ولكن هنا كنصطدمو بواحد الإشكال هو أن "التصويت هو حق شخصي"، طبقا لمنطوق الدستور "لا يمكن تفويضه"، ولذلك اعتمدنا هاذ القضية ديال التصويت الإلكتروني، وأنا كنعشوف نمضيو فيها، نمضيو فيها لكي نحفظ حقوق جميع المستشارين. شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

سبقتيني، لأن كايين الإخوان، أولا احنا عندنا غادي تكون الجلسة التصويت عن بعد، آ الإخوان، احنا درنا البلاغ بأن التصويت غادي يكون عن بعد، هاذي النقطة الأولى، كايين هناك عن بعد اللي غيتمتع، كايين اللي غادي يصوت "ضد"، وبالتالي خليوننا نكملو، لو كان السيد الرئيس احنا مشينا غير فالطريقة القديمة غير الحاضرين.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

أنا كنسحب أسيدي.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا.

إذن قبل أن نبدأ عملية التصويت، المجلس مشى ملاءمة، كيف قال السيد الرئيس ديال العدالة، مع مقتضيات "الفصل 60" من الدستور الذي ينص على أن "التصويت حق شخصي لا يمكن تفويضه"، وكذلك مشينا طبقا للنظام الداخلي وخاصة "المادة 175" اللي كتأكد بحق التصويت شخصي ولكن كتعطي واحد الإمكانية وهو أنه الإنسان يمكن يستعمل الآلة الإلكترونية، وهاذ الشي اللي الآن غادي نديرو.

ونظرا للظروف الراهنة التي تمر عليها البلاد والمتسمة بالتعبئة الجماعية

الوبائية، من خلال قواعد جديدة لحماية السلامة داخل الأوساط المهنية، وتثقيف المجتمع وإشراكه وتمكينه بالكامل للتكيف مع "المعيار الجديد" للحياة اليومية بعد رفع القيود الناشئة عن الحجر الصحي.

وأخيرا، وانسجاما مع موقف فريقنا داخل اللجنة البرلمانية المختصة بخصوص "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، فإننا نصوت على مشروع هذا القانون بالإيجاب. وشكرا على حسن إصغاءكم.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا السيد المستشار.

الكلمة لفريق الاتحاد المغربي للشغل.

المستشارة السيدة أمال العمري:

السيد الوزير،

هاذ مشروع المرسوم بقانون جات به الحكومة، طبعنا على وجه الاستعجال، ما بين الدورتين لأن الدستور كيخول ليها هذا، وأظن أنه نوقش بما فيه الكفاية وباستفاضة في اللجنة المختصة، والآن ما هذه الجلسة إلا تأكيد للتصويت اللي صوتنا عليه داخل اللجنة. أريد فقط أن أعتم هذه الفرصة للإشادة بما تقوم به السلطات العمومية من أجل حماية الشعب المغربي. وشكرا، وسنعطي لكم المداخلة مكتوبة.

السيد رئيس الجلسة:

شكرا، تفضلي.

الكلمة الآن لفريق الدستوري الديمقراطي الاجتماعي.

شكرا.

الكوفندالية، أعتقد غير موجودة، كذلك الإخوان غير المنتسبين، ما كايينش.

الآن، انتهينا من المناقشة.

إذا رغب السيد الوزير له الحق في ذلك بناء.. ما بغاش، إذن الآن غادي نبدأ في عملية التصويت.

وقبل أن نبدأ عملية التصويت، بغيت غير نذكركم بأن المجلس على.. نقطة نظام؟

تفضل، وقتبني السيد الرئيس، يلاه تفضل.

المستشار السيد عبد السلام اللبار:

شكرا السيد الرئيس.

مشكور المجلس على المبادرة الطيبة اللي غادي نديرو التصويت عن

إذن غادي نوقفو عملية التصويت، كنعطي التعليقات للإخوان التقنيين باش يوقفو عملية التصويت ويعطينا النتيجة يظهرها على المنصة. كين 49 واحد إلى الآن اللي دخل، راه تتعرفو أحيانا الإنسان كيف يصوت ولا تيهضر تيصيفط شي حاجة وما تتوصلش في ذيك اللحظة وفي ذيك الثانية، في ذيك الدقيقة، ما تتوصلش (message) كيبقي دائما شوية. هي دبا أنا صافي ولكن باش يديرونا في المنصة.. غادي تشوفو هنا في التلفزيون.. وأنا بان لي هنا ولكن خصكم أتوما تشوفوه، التلفزيون. أهوما كيانو الأسماء كيانو كل شي.. كيطهر لي كيان ليكم في التلفزيون.. كيان الناس اللي صوتو كاملين بالأسماء.. راه باين بالأسماء، غير دبا نعلن النتيجة. السيد الأمين، شوف..

عندنا الأرقام، ولكن بغينا نتيقنو تماما ليس إلا، لأن ربما شي واحد غادي يكون امتنع واحنا غادي نحسبه أنه وافق، ربما غادي تكون الهضرة بعدين، فلهذا أريد فقط أن نتأكد من النتائج، في دقائق ولا ثواني.

السيد أمين المجلس:

إذن، السيد الرئيس، على حسب ما توصلت به على هاذ الشاشة فهناك:

الموافقون = 49;

المعارضون = 0;

المتنعون = 0.

السيد رئيس الجلسة:

إذن وافق المجلس على هذه المادة الفريدة ب 49 (الموافقون = 49)، ضد لا أحد (المعارضون = 0) مع عدم الامتناع، ما كاينش الامتناع (المتنعون = 0).

الآن غادي نصوتو على المشروع برمته:

نفس الشيء، غادي نفتحو التصويت.. طبعا، عددا احنا تنقولو نفس العدد إذا بغيتو وغادي نعطيو واحد 2 ولا 3 دقائق.

غادي تبدأ عملية التصويت الآن.

مازال راه احنا تشوفو في الشاشة اللي عندي هنا كين التصويت وعندكم كذلك في التلفزيون اللي تحت راه تيبان ليكم، ودقائق لأن غادي قدرو الظروف، كين الإخوان اللي بعد 600 كلم و700 كلم، وكاينين الإخوان اللي كيفوتو من الصحراء.

وصلات الآن ل 45، وصلت 46.. 47، ما زال التصويت يرد علينا، ما زال 47، غادي نخليو دقيقة.

هاذ العملية كيفوتو الناس اللي داخل القاعة والناس دبال اللي برا، بحال بحال.

وصلنا ل 50.. 52، 53 إذن ما زال ما وصلش.. 54 حتى دبا وصلت

للتصدي لانتشار هذا الوباء اللعين، وتبعاً لمداولات كل من مكتب المجلس وندوة الرؤساء ذات الصلة، سنصوت على المادة الفريدة لمشروع القانون ومشروع القانون برمته عبر المنصة الإلكترونية المؤمنة (sécurisée) التي أعدت لذلك، سواء من السيدات والسادة الحاضرين، وكذلك اللي خارج القاعة في أكادير وفي الشمال وفي الجنوب وفي وسط المغرب.

ولالإشارة فقد سهر مكتب المجلس وندوة الرؤساء وأطر المجلس على اتخاذ الترتيبات التقنية التي تؤمن شخصية التصويت، بمعنى كل واحد غادي يصوت وما عندوش الحق باش يصوت مرتين وبالأسماء، وأن يكون للمرة الواحدة، كيف قلت ليكم، من السيدات والسادة أعضاء المجلس. كما أريد أن أؤكد لكم أن هذه المنصة الإلكترونية هي للتصويت فقط طبعا لأن دزنا المرحلة ديال المناقشة.

والآن، أرى الإخوان ديال المستشارين كاملين ديال مجلس المستشارين يتابعون هذه الجلسة، من أكادير، من الشرق، من الجنوب ومن الوسط، دبا كنشوفو كلشي.

وأدعو السيدات والسادة باش نبدأ عملية التصويت، غادي ندخل للتصويت ولا أريد نقطة نظام.

إذن غادي تبدأ عملية التصويت في بعض دقائق سوف أحدها على حسب اللي غادي نشوف اللي كيفوتو.

إذن عملية التصويت غادي تبدأ.

الموافقون:

المعارضون:

المتنعون:

إذن، غادي ناخذ كلشي غادي يدخل وعند السيد الأمين باش يعطينا النتيجة على المادة الفريدة.

الإخوان صوتو، كل واحد يصوت.

راه غادي يضيف ليكم دبا، ها هو بدا يدخل.

يالاه، الله يكثر خيرك راه شفتك أنا السي.. راه بتي لي هنا مصوت.

ما زال التصويت كيدخل من جميع الأقاليم ومن جميع الجهات وربما يكون شوية ديال (réseau) عندهم، ماشي عندنا، (réseau) عندهم شوية ضعيف ولكن غادي نصبرو بعض دقائق ليس إلا.

ما زال، ما زال كيدخلو شوية بشوية، التصويت، غادي قدرو هاذ الظروف وتتمنى جميعا نجحو هاذ العملية، خصنا نجحوها لأن أول مرة اللي غادي نديروها، وكاين الإخوان اللي بعد بزاف ماشي في الرباط وماشلي في المدن الكبرى، كاينين ساكنين في القرى وربما (réseau) ما عندهمش مزيان، ولكن احنا كنا نلاحظو بأنه بداو كيفوتو بداو كيدخلو، بداو كيفوتو. ما زال عملية التصويت مستمرة، وهذا طبعا يتطلب واحد الوقت ليس بكثير ولكن بنوع من الصبر.

ما زال الإخوان كيفوتو، أنا كنشوف أرقام حديا كيدخلو.

وذلك بعد أن وافقت عليه اللجنتان المعنيتان في مجلس النواب ومجلس المستشارين بالإجماع بتاريخ 23 مارس 2020.

هذا المشروع الذي يعرض على المؤسسة التشريعية في ظل ظروف استثنائية وفارقة تمر بها بلادنا كما باقي بلدان العالم، فرضتها جائحة فيروس "كوفيد-19" المستجد، التي اجتاحت البشرية، فبقدر الرجة القوية التي سببتها بقدر ما أكدت على متانة وطننا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة وتبصره في تدبير هذه الأزمة غير المسبوقة، حيث جعلت من النموذج المغربي مثالا يقتدى به، وأبانت عن سرعة التفاعل المبني على روح مسؤولية أجهزة الحكومة والمؤسسات العمومية والمؤسسة التشريعية وعموم المواطنين، وتجندهم لصد هذا الخطر الصحي الداهم، جنبا الى جنب جنود الصف الأممي من طواقم طبية وقوات للأمن، من درك ملكي وأمن وطني وقوات مساعدة وسلطات محلية، بكامل ربوع المملكة.

وبهذه المناسبة، لا يسعنا، في فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين، إلا أن نحني عليا الروح الوطنية والتفاني المهني الذي أبانت عنها هذه الفئات، وعموم المواطنين، كل من موقعه، في محاربة هذه الأزمة الصحية العالمية، دون أن يفوتنا كذلك تبيين الخطوات الجريئة والفعالة التي اتخذتها بلادنا تحت القيادة الرشيدة لصاحب الجلالة لتجنب وطننا وضعا صحيا غامضا، بسبب تداعيات انتشار هذا الفيروس المستجد والذي لم تسلم من تبعاته دول تملك إمكانات اقتصادية وصحية ولوجيستية متقدمة، حيث تمكنت بلادنا من تنزيل نموذج طوارئ صحية متكامل ومستند على المقومات القانونية والتشريعية والتنظيمية المتراكمة، مبنية على الالتزام والتجند للخروج من هذه الوضعية غير المسبوقة من خلال مجموع الإجراءات الاقتصادية والاجتماعية، سواء عبر إحداث "لجنة اليقظة الصحية"، أو من خلال إحداث "صندوق تدبير جائحة كورونا"، وتخصيصه لإعانات مالية لمختلف الفئات المتضررة من فرض حالة الطوارئ الصحية وتداعياتها المباشرة عليها، وغيرها من الإجراءات المحمودة.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إن مشروع القانون المعروض أمامنا اليوم، هو استكمال للمسطرة التشريعية، التي ابتدأت بعرض المرسوم بقانون رقم 2.20.292 يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، على لجنتي البرلمان في فترة ما بين الدورتين، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على حرص مؤسستينا التشريعية والتنفيذية على احترام الإجراءات التشريعية ذات الصلة، مع ما يقتضي ذلك من التعاون اللازم بين السلطتين في إطار احترام اختصاصات كل جهاز بما يضمن استقلالية السلطتين عن بعضها البعض.

إن مشروع القانون الذي نحن بصدده يروم تحقيق الغايات التالية:

عندي.

إذن غادي نوقف عملية التصويت، عملية التصويت غادي نوقف، الإخوان التقنيين يوقفو عملية التصويت.

الآن اعطيونا النتيجة.

السيد أمين المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

إذن توصلت ب 54 مستشار برلماني صوت بالإيجاب، صفر (0)

ممتنع، وصفر (0) ضد.

شكرا.

السيد رئيس الجلسة:

إذن بهذا يكون المجلس.. طبعنا النتيجة شففتوها:

الموافقون = 54؛

المعارضون = 0؛

المتنعون = 0.

إذن بهذا يكون مجلس المستشارين قد وافق على "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 من رجب 1441 (23 مارس 2020) المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها".

قبل رفع الجلسة بغيت نشكر باسمكم جميعا الأطر ديال المجلس، وكذلك ندوة الرؤساء ومكتب المجلس.

وأشكر جميع السيدات والسادة أعضاء المجلس.

وشكرا للجميع.

شكرا السيد الوزير.

رفعت الجلسة.

الملحق: المداخلات المسلمة مكتوبة لرئاسة الجلسة.

I. مداخلة فريق العدالة والتنمية:

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق العدالة والتنمية بمجلس المستشارين بالجلسة العامة لمناقشة "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تعيشها بلادنا،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الحركي بمناسبة مناقشة "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالصادقة على المرسوم القانون رقم 2.20.292 المتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، وذلك من أجل الإسهام بملاحظاتنا واقتراحاتنا حوله، والذي جاء في ظرفية خاصة واستثنائية.

واسمحوا لي في البداية أن أتقدم بالشكر الجزيل للسيد الوزير حول كافة التوضيحات والتفاصيل التي أشار إليها في معرض تقديمه لهذا المشروع الهام، إلى جانب الأسباب والدوافع التي اضطرت الحكومة للتلجأ لهذا المشروع وكافة الحثيات المصاحبة له.

ونحن في الفريق الحركي لا يمكن لنا إلا أن نشيد بهذا المشروع الذي يرمي إلى استكمال المسطرة المنصوص عليها في الدستور، ولاسيما "الفصل 81" منه، وذلك بعرض المرسوم القانون المذكور أعلاه للمصادقة عليه، هذا المرسوم الذي أصدرته الحكومة بتاريخ 28 رجب 1441 الموافق ل 23 مارس 2020، بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها، بعد أن وافقت عليه اللجنتان المعنيتان بالأمر بمجلس النواب ومجلس المستشارين بالإجماع، وذلك بتاريخ 23 مارس 2020، وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 24 مارس 2020، والذي تم بموجبه الإعلان عن حالة الطوارئ الصحية بمجموع التراب الوطني إلى غاية 20 أبريل 2020، وتم تمديد سريان مفعولها إلى غاية 20 ماي الجاري، نظرا لما اقتضته الظرفية لضمان نجاعة التدابير المتخذة لحماية حياة الأشخاص وسلامتهم، والحد من انتشار جائحة كورونا.

وبهذه المناسبة، فإننا في الفريق الحركي نؤكد تأييدنا لكافة التدابير الاستباقية التي أعلن عنها صاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله من أجل حماية صحة وسلامة المواطنين، والتخفيف من الآثار السلبية لوباء كورونا، والتي يشهد الجميع بوقوعها الإيجابي على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، ومن بين أهم هذه الإجراءات إحداث صندوق تدبير جائحة كورونا "كوفيد-19"، و"لجنة اليقظة الاقتصادية"، وانخراط القطاع الصحي العسكري في مواجهة هذه الجائحة، كما نتمن القرارات الاستباقية وكافة الجهود التي تقوم بها الحكومة والسلطات العمومية، ورجال الأمن والدرك والقوات المسلحة الملكية، ورجال الوقاية المدنية، والأطعم الطبية ومساعدتهم، وكافة أعوان السلطات وغيرهم من الفاعلين من جمعيات المجتمع المدني، هذه الجهود التي يبذلونها بكل سخاء ومسؤولية ونكران الذات في سبيل مواجهة هذا الوباء الفتاك، وتجنيب بلادنا كارثة إنسانية حقيقية، وإعطاء مثال للعالم أجمع في حسن الانضباط والحزم في تدبير هذه المرحلة الدقيقة بعقلانية وبحس التأزر والتضامن، جعلت من بلادنا نموذجا يحتذى به من قبل دول رائدة.

وانسجاما مع روح هذا المشروع، فإننا في الفريق الحركي نقترح ما يلي:
1- مواكبة الاقتصاد الوطني والمقاولات والشركات التي تأثرت بسبب

✓ إعطاء هامش أكبر للحكومة في توخي النجاعة في القضاء على هذه الجائحة من خلال اتخاذ تدابير استباقية واستشرافية للحد من تداعياتها الاجتماعية والاقتصادية؛

✓ الحفاظ على قواعد السلامة والنظافة واحترام تعليمات البقاء في المنازل.

ونتيجة لكل هذه التدابير والمجهودات المبذولة لتدبير جائحة فيروس كورونا المستجد، نسجل بكل إيجابية مايلي:

✓ العمل المتواصل لرجال ونساء السلطة والأمن الوطني والدرك الملكي والقوات المساعدة، فيما يخص السهر على احترام تنفيذ مقتضيات قانون الطوارئ؛

✓ مواصلة مساعدة الفئات المتضررة من حالة الطوارئ الصحية، تجسيدا لقيم التضامن والتأزر والتكافل من أجل رفع التحديات التي تواجه بلادنا؛

✓ تكثيف عمليات التحسيس والتوعية لتنوير الرأي العام بمستجدات هذه الأزمة الصحية؛

✓ التعبئة الشاملة لجميع الإمكانيات البشرية من أطر طبية وشبه طبية، مدنية وعسكرية، من أطباء وممرضين وموظفي الوقاية المدنية، وكذا توفير عدد من التجهيزات التقنية الأساسية في مجال العمل الميداني.

وننبه الحكومة إلى ضرورة الاستمرار في القيام بعدد من التدابير الموازية والعمل على اتخاذ كافة الإجراءات القانونية الرامية إلى:

✓ تنظيم حملات مراقبة الأسعار وجودة المواد الغذائية لمواجهة كافة أساليب الغش والاحتكار والمضاربة والتلاعب في الأسعار؛

✓ السهر على احترام تنفيذ مقتضيات قانون الطوارئ بكل حزم لتخطي هذه المرحلة الصعبة بأقل الخسائر الممكنة.

وفي الختام، فإننا في فريق العدالة والتنمية سنصوت بالإيجاب على "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، باعتباره مسألة ضرورية في ظل هذه الوضعية الراهنة التي تعيشها بلادنا. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

II. مداخلة الفريق الحركي:

باسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

والإجراءات المعتمدة في إطار حالة الطوارئ الصحية قصد ضمان سلامة المواطنين والمواطنات وتجنيد البلاد بأسوأ جراء هذه الجائحة.

غير أن مرسوم القانون وإن ألزم المواطن بتلك الإجراءات الصعبة إلا أنه ألزم الحكومة كذلك بالتزامات مقابلة، والتي يجب عليها أن تقوم بها ليتحقق المواطن من توازن التزاماته مع التزامات الحكومة ويقبل على احترام التدابير المتخذة بكل وعي وإرادة.

ذلك، أنه بالرجوع إلى كل من الفقرة الثانية من المادة الثالثة وإلى المادة الخامسة من مرسوم القانون يتبين منها أنها حددت الالتزامات التي يتعين على الحكومة القيام بها عندما تعلن حالة الطوارئ الصحية.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

بمقتضى هذه الأحكام القانونية المنصوص عليها في المشروع قانون الذي نحن بصدد مناقشته، فإننا في فريق الاتحاد المغربي للشغل نرى أنه أصبح عمل السلطات العمومية والصحية مؤطرا ويستمد شرعيته من مقتضياتها، ولم يبق للمواطن إلا أن يمثل لها، حماية لنفسه ولغيره وتسهلا لعمل السلطات التي تسهر ليل نهار على المصلحة العامة لما فيه خير للبلاد والعباد. ولا مكان لكل مستهتر أو مروج للإشاعات والأكاذيب، أو كل فتان يستغل هذا الظرف الطارئ للترويج للفكر الظلامي أو اصطبياد الفرص لزعة الاستقرار الذي تنعم به بلادنا، والتشكيك في مجهودات الدولة في حربها ضد هاته الجائحة الفتاكة وحتى تعود المياه إلى مجاريها، ويعود المواطن لممارسة حياته بشكل عادي في أقرب الآجال.

كما يجب التنويه بأن إصدار هذا المرسوم في هذه الظرفية الدقيقة ينسجم مع دولة الحق والقانون، حيث لا يمكن إعلان حالة الطوارئ الصحية مع ما تقتضيه من تدابير فيها مس بحرية الأفراد، سواء في تنقلهم أو في ممارستهم لأعمالهم وتجاريتهم، ولذلك لا يمكن فرض هذه التدابير من خلال بلاغ حكومي فقط، بل لابد أن يتم هذا التقييد من خلال مراسيم قوانين تنظيمية يتم نشرها بالجريدة الرسمية، حتى يمكن فرض آثارها القانونية على المخاطبين بها.

وهكذا، يمكن القول بأن إصدار المرسوم جاء من أجل تصحيح الأوضاع القانونية لفرض حالة الطوارئ الصحية بمجموع البلاد، خاصة وأن فرض هذه الحالة الاستثنائية مقرونا بعقوبات كإجراء ردي من أجل امتثال الجميع لها، حيث إن القاعدة القانونية هي الوسيلة الوحيدة التي تتضمن خاصية الإلزام أمام المخاطبين بها، وهذا ما لا يمكن للبلاغ الحكومي أن يفرضه.

لكن، تبقى الإشارة إلى أن المرسوم موضوع الدراسة لم يشر إلى مجموعة من التدابير الواجب اتخاذها في مثل هذه الظروف الاستثنائية، ومن بينها: - النص على معاقبة كل مسؤول ثبت استعجاله للقوة أو أي ممارسة

تداعيات هذه الجائحة، ومساعدتها على المستوى التمويلي والاجتماعي والضريبي حتى تقف صامدة في وجه هذه المرحلة الدقيقة والحرجة جراء "كوفيد-19"، الذي يعد محققا لمعظم اقتصادات العالم؛

2- الوقوف إلى جانب الفئات الهشة التي تضررت من هذا الوباء، وتصحيح الخروقات التي شابت عملية توزيع المساعدات المقررة لهذه الفئات من صندوق فيروس كورونا؛

3- الضرب بيد من حديد على كل من سولت له نفسه استغلال هذه الظرفية من أجل الكسب غير المشروع والإثراء على حساب المواطنين المستحقين لهذه المساعدات، ومحاربة كل أشكال الفساد واستثمار واستغلال هذه الجائحة لتحقيق مكاسب سياسية أو انتخابية؛

4- ندعو الحكومة إلى إيجاد الحلول الكفيلة بتعجيل إجلاء المواطنين العالقين خارج وداخل البلاد من أجل الالتحاق بأسرهم وعائلاتهم، حيث تفاقمت أوضاعهم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية التي لم تعد تتحمل تأخيرا أكثر.

وفي الأخير، وانطلاقا من أهمية هذا المشروع وأهدافه النبيلة، فإننا سنصوت عليه بالإيجاب. والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

III. مداخلة فريق الاتحاد المغربي للشغل:

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

باسم فريق الاتحاد المغربي للشغل أتناول الكلمة في إطار الجلسة العامة المخصصة لمناقشة "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها". وأغتنم الفرصة لتقديم الشكر الجزيل إلى السيد الوزير على العرض القيم الذي تقدم به بخصوص هذا المشروع قانون، حيث اعتبر أن هذا المشروع قانون يهدف إلى استكمال المسطرة المنصوص عليها في الدستور، ولاسيما "الفصل 81" منه، وذلك بعرض المرسوم بقانون السالف الذكر على البرلمان للمصادقة عليه.

وأشار إلى أنه بناء عليه، تم إعلان حالة الطوارئ الصحية بمجموع التراب الوطني إلى غاية 20 أبريل 2020، وتم تمديد مدة سريان مفعولها بعد ذلك إلى غاية 20 ماي الجاري، نظرا لما اقتضته الظرفية لضمان نجاعة التدابير المتخذة لحماية حياة الأشخاص وسلامتهم والحد من انتشار جائحة "كوفيد-19".

وبهذه المناسبة، أكد السيد الوزير على ضرورة احترام الجميع للتدابير

لا يجوز لأحد أن يعامل الغير تحت أي ذريعة معاملة قاسية أو لا إنسانية أو مهينة أو حاطة بالكرامة الإنسانية.
ممارسة التعذيب بكافة أشكاله، ومن قبل أي أحد، جريمة يعاقب عليها القانون.

موقف فريق الاتحاد المغربي للشغل من "مشروع قانون رقم 23.20 يقضي بالمصادقة على المرسوم بقانون رقم 2.20.292 الصادر في 28 رجب 1441 (23 مارس 2020) يتعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها"، هو التصويت عليه بالإيجاب. والسلام.

مهينة تحط من كرامة الإنسان؛
- الإشارة إلى كيفية تنظيم تنقل الأفراد من أجل اقتناء المواد الأساسية أو لتلقي العلاج وشراء الأدوية؛
- النص على ضرورة إجراء الفحوصات الطبية اللازمة بالنسبة لكل شخص لديه أعراضا مشابهة لداء كورونا المستجد، تحت طائلة تعرضه للعقاب، من أجل الحد من تفشي الوباء.
وبالتالي، فعلى السلطات العمومية، وهي تقوم وتسهر على تطبيق القانون، أن تضع نصب أعينها نص "الفصل 22" من الدستور المغربي، والذي يقول: "لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص، في أي ظرف، ومن قبل أي جهة كانت، خاصة أو عامة.